عنوانها (شركاء في التنمية والاستثمار) وهدفها بناء تكامل اقتصادي حقيقي

القمة الاقتصادية العربية الأفريقية الثالثة ستنطلق الثلاثاء القادم في الكويت

أكثر من 50 دولة مشاركة و20 ملفاً اقتصادياً تشكل جدول الأعمال

كتب/سليمان عبدالجبار

تشهد الكويت الثلاثاء القادم انطلاق فعاليات القمة الاقتصادية العربية الأفريقية الثالثة وسط أجواء من التفاؤل بأن تشكل هذه القمة نقطة تحول تاريخي في مسار العلاقات العربية الأفريقية التي تستمد مقوماتها من الروابط التاريخية المتينة وتستند للأسس الجغرافية والاستراتيجية والثقافية والاجتماعية.

وتناقش القمة التي تنعقد تحت شعار (شركاء في التنمية والاستثمار) والتي يحضرها أكثر من 50 رئيس دولة وحكومة في المنطقتين العربية والأفريقية وممثلين عن التكتلات الاقتصادية العالمية عدد من القضايا والموضوعات والخطط والبرامج والمقترحات التي من شأنها تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري ووضع أسس قيام شراكة اقتصادية حقيقية وتكامل بناء يلبي طموحات الدول والشعوب العربية والأفريقية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والعلمي.

وقد عكست دقة التحضيرات للقمة كثافتها إصرار الكويت البلد المضيف والجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تحقيق أعلى درجات النجاح للقمة وخروجها بنتائج تحقق الآمال المعقودة عليها.

وقد أكدت دولة الكويت حرصها الشديد على توفير شروط النجاح للقمة وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح في مؤتمر صحفي مشترك جمعة الأسبوع بأمين عام الجامعة العربية نبيل العربي، وكبير الموظفين بمفوضية الاتحاد الأفريقي «جان باتيست ناتانا»: إن بلاده عملت بجهد كبير وبتعاون مع الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي على عقد قمة عربية أفريقية مميزة تعبر عن عنوانها «شركاء في التنمية والاستثمار».

واعتبر أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي في المؤتمر الصحفي نفسه الذي عقد بالكويت نهاية الأسبوع الماضي بأن قمة الكويت الاقتصادية العربية الأفريقية الثالثة قد توافرت لها كل شروط النجاح التي تمكنها من الخروج بقرارات وإجراءات عملية لتعزيز التعاون العربي الأفريقي في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وكذا إفراز نتائج إيجابية وهامة تسهم في إحداث نقلة نوعية بارزة في العلاقات العربية الأفريقية تستند إلى الأسس الاستراتيجية ما بين دول المنطقتين بما يضمن استقرار العالمين العربي والأفريقي.

واستغرقت التحضيرات المكثفة أكثر من عام ونصف العام غطت كافة مواضيع التنمية والتجارة والاستثمار والتعاون العلمي وغيرها، فعبر أكثر من 15 اجتماعاً وفعالية تحضيرية على المستوى الوزاري والخبراء الاقتصاديين انتقلت بين العاصمة الاثيوبية اديس ابابا والقاهرة و الكويت صيغة العديد من المقترحات والخطط والبرامج التي تشكل في مجموعها عناوين رئيسية «لإعلان الكويت» المرتقب صدوره عن القمة والقرارات الاخرى التي ستخرج بها.

ومثل المنتدى الاقتصادي العربي الافريقي الذي نظمة يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين الصندوق الكويتي للتنمية بالتعاون مع الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي الفعالية التحضيرية الابرز للقمة فقد ناقش المنتدى من خلال اكثر من 600 مشارك من رجال الاعمال والمصرفين وخبراء الاقتصاد الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في الدول العربية والافريقية وبحث مختلف القضايا الاقتصادية والتجارية التي يمكن ان تساهم في تطوير التعاون الاقتصادي بين المجموعتين وبالذات في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار.

وسلط المنتدى الاقتصادي الضوء على واقع التعاون العربي الافريقي في شتى جوانب التنمية بناء على خبرات المؤسسات المساهمة في عمليات التنمية في الاقليمين خصوصا في ميادين البنى التحتية والنقل والطاقة وتحديد المجالات المتاحة للتعاون في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي.

كما ناقش المنتدى أيضاً أفكاراً حول كيفية الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي والتنموي وكذا السياسي على المستويين الداخلي والدولي وهي أفكار سبق وأن اتفق عليها في القمة الاقتصادية الافريقية العربية الثانية بمدينة سرت الليبية عام 2010م.

وعبرت عن الإرادة الصادقة للدول الاعضاء في قيام شراكة حقيقية شاملة في كافة المجالات وبالذات المجالات التي تشكل تحدياً أمام الدول النامية ومنها المجال السياسي والمجال الاقتصادي بما يشمله من تجارة واستثمار وبنى تحتية والنقل والاتصالات وبناء مجتمع المعرفة والطاقة والبيئة والموارد المائية وقد خرج المنتدى بمجموعة هامة من المقترحات والتوصيات رفعها إلى القمة.

ومن أهم الخطط المطروحة على قمة الكويت الاقتصادية الخطة التي أعدها وزراء الزراعة العرب والافارقة لتنمية القطاعات الزراعية وتحقيق الامن الغذائي المشترك وأن المنطقتين العربية و الافريقية تزخران بإمكانيات زراعة هائلة تعد الأعلى في العالم وهناك مقترح كويتي معروض على القمة بإنشائهما.

ومن المتوقع ايضاً حسبما ذكرت وكالة الأنباء الكويتية أن تتطرق القمة إلى مسألة الضمانات الاستثمارية والتي يرى الخبراء الاقتصاديون فيها أهمية كبرى لطمأنة المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية في الدول العربية والافريقية خاصة وأن بعض الدول في القارة الافريقية تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار.

وتعتبر القمة الاقتصادية العربية الافريقية الثالثة بالكويت امتداداً للقمة الاقتصادية العربية الافريقية الثانية التي عقدت بمدينة سرت الليبية وتواصلا للقمة الاقتصادية الأولى التي استضافتها مصر عام 1977م.

اليمن يدعو الدول العربية والافريقية إلى المساهمة في تحمل أعباء الهجرة غير الشرعية

الكويت / سبأ

طالبت الجمهورية اليمنية أمس في الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين للقمة العربية الأفريقية الثالثة التي تستضيفها دولة الكويت يومي 19 و20 من الشهر الجاري بتضمين وثيقة التقرير المشترك للقمة تقديم الدعم والعون لليمن للمساهمة في تحمل أعباء الهجرة غير المشروعة من دول القرن الافريقي.

جاء ذلك في كلمة المندوب الدائم لليمن لدى جامعة الدول العربية السفير محمد الهيصمي امام الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين للقمة العربية الأفريقية الثالثة الذي بدأ أعماله أمس في الكويت .

وأوضح السفير الهيصمي في الكلمة أن اليمن يواجه هجرة غير مشروعة لأعداد كبيرة من المتسللين من دول القرن الافريقي، مشيرا إلى تواجد أكثر من مليون ومائتي ألف لاجئ ومتسلل افريقي على الأراضي اليمنية.

وقد أبدى رؤساء الوفود العربية والافريقية المشاركة في الاجتماع التحضيري دعمهم وتأييدهم للمقترح اليمني وذلك في ضوء القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي الذي عقد أمس الأول في صنعاء.

هذا ويتضمن جدول أعمال الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين للقمة العربية الأفريقية الثالثة بحث مشاريع القرارات وإعلان الكويت وتقرير الأنشطة المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية والتدابير المقترحة لتعزيز القدرة المؤسسية على تنفيذ خطة العمل العربية الافريقية 2016-2012م.

كما يبحث الاجتماع أيضا ترشيد آليات التنفيذ ومتابعة الشراكة العربية الافريقية إلى جانب تقرير الاجتماع الثاني لوزراء الزراعة والأمن الغذائي الافريقيين والعرب المنعقد في الرياض في أكتوبر الماضي.

هيلاري الأوفر حظا لرئاسة أميركا

واشنطن/

جاء في استطلاع للرأي نشرت نتائجه الاربعاء في الولايات المتحدة ان الديموقراطية هيلاري كلينتون سوف تتنافس في السباق إلى البيت الابيض مع الجمهوري كريس كريستي وهي متقدمة بشكل كبير على مرشحين اخرين.

وفي حال جرت الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2016، فإن وزيرة الخارجية السابقة ستحصل على 42% من الاصوات مقابل 43% لكريس كريستي، حاكم ولاية نيو جرزي (شرق) الذي يتمتع بشعبية كبيرة والذي اعيد انتخابه لهذا المنصب مطلع نوفمبر. واجري الاستطلاع على عينة من 2545 شخصا مع هامش خطأ بمعدل 1,9 نقطة.

وامام ثلاثة جمهوريين اخرين هم السناتوران راند بول وتيد كروز والنائب بول ريان الذي خاض الانتخابات مع ميت رومني عام 2012، فإن هيلاري كلينتون سوف تفوز بشكل كبير مع تقدم يتراوح بين 9 و15 نقطة.

وتخلت هيلاري كلينتون التي ستبلغ من العمر 69 عاما في العام 2016، عن منصبها كوزيرة للخارجية في شباط/فبراير وتكرس وقتها للمقابلات والعمل في مؤسسة كلينتون مع زوجها بيل وابنتها تشلسي. وهي لم تعلن بعد عن ترشحها للانتخابات الرئاسية.

واعطى استطلاع اخر للرأي اجري لحساب "ان بي سي نيوز" ونشر الثلاثاء هيلاري كلينتون تقدما بعشر نقاط على كريس كريستي (44% مقابل 34%) مع هامش خطأ بمعدل 3,6 نقطة واجري على عينة من 1003 اشخاص.

مصر ترى عهداً جديداً للتعاون مع روسيا

القاهرة (رويترز)

أشاد الفريق أول عبد الفتاح السيسي النائب الاول لرئيس الوزراء المصري ووزير الدفاع بعهد جديد للتعاون مع روسيا أثناء زيارة مسؤولين روس في اشارة الى الجهود المصرية لاحياء العلاقات مع حليف قديم وبعث رسالة الى واشنطن بعد أن جمدت المساعدات العسكرية.

ووصف الجانبان المصري والروسي الزيارة التي قام بها للقاهرة وزيرا الدفاع والخارجية الروسيان بأنها تاريخية رغم ان المسؤولين لم يذكروا شيئا ينم عن ابرام اتفاقات كبيرة اثناء المؤتمر الصحفي المشترك لوزيري خارجية البلدين.

وقال نبيل فهمي وزير الخارجية المصري: إنه ليس من المستهدف أن تكون روسيا بديلا لأحد مقللا بذلك من تكهنات عن تحول كبير في السياسة الخارجية المصرية التي اتسمت بالتقارب مع واشنطن لأكثر من 30 عاما.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن السيسي أبلغ نظيره الروسي سيرجي شويجو بأن الزيارة "تطلق اشارة التواصل الممتد للعلاقات الاستراتيجية التاريخية من خلال بدء مرحلة جديدة من العمل المشترك والتعاون البناء المثمر على الصعيد العسكري.". وأجرى شويجو والسيسي محادثات مستفيضة عن تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين.

وقال ياسر الشيمي وهو محلل مصري لدى المجموعة الدولية للازمات: الهدف منها بعث رسالة تقول: إن مصر لديها خيارات وأنه إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في المحافظة على تحالفها الاستراتيجي مع مصر فإنه يتعين عليها التخلي عن الشروط التي ألحقتها بالمساعدات العسكرية."

وقالت واشنطن: إنها ستبحث استئناف بعض المساعدات التي علقتها وفقا للتقدم الذي تحرزه مصر في خطط الحكومة المؤقتة لإجراء انتخابات وهي خطة تقول الحكومة انها ملتزمة بتنفيذها.

وفي إطار مساع لرأب الصدع في العلاقات مع مصر عبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن تفاؤل حذر بشأن العودة الى الديمقراطية خلال زيارته للقاهرة في الثالث من نوفمبر تشرين الثاني.

وقال دبلوماسي غربي في القاهرة: إن احتمال استئناف الولايات المتحدة المساعدات في أوائل العام القادم من العوامل التي تقلل من فرص إبرام اتفاق عسكري جديد كبير مع موسكو.

وشكك محللون في الكيفية التي يمكن بها للدولة المصرية المثقلة بالديون أن تسدد تكاليف مشتريات أسلحة جديدة قائلين: إنه من المرجح ان يحتاج ذلك إلى مزيد من الدعم المالي من الحلفاء الخليجيين الذين تعهدوا بتقديم 12 مليار دولار دعما للقاهرة منذ عزل مرسي.

وتوجد علامة استفهام أخرى بشأن كيفية تكامل الأسلحة الروسية مع نظم الأسلحة التي حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة.

وتتلقى مصر نحو 1.3 مليار دولار في صورة مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة سنويا.

لكن في التاسع من اكتوبر أعلنت واشنطن أنها جمدت شحنات الدبابات والطائرات المقاتلة وطائرات هليكوبتر وصواريخ بالإضافة الى 260 مليون دولار مساعدات نقدية كانت ستحصل عليها مصر في انتظار إحراز تقدم نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تأييد أميركي فرنسي لمشروع مجموعة 5+1

البيت الأبيض يدعو الكونجرس إلى التهدئة مع إيران

واشنطن/أ ف ب

جدد وزير الخارجية الأميركي جون كيري أمس دعوة اعضاء الكونجرس إلى عدم التصويت على عقوبات اقتصادية جديدة بحق إيران بهدف منح فرصة للمفاوضات الدبلوماسية التي تجريها مجموعة الدول الست الكبرى مع إيران.

وقال كيري قبيل اجتماع مغلق مع اعضاء لجنة المصارف في مجلس الشيوخ "نطلب من الجميع أن يهدأوا، أن يعاينوا عن كثب ما يمكن تحقيقه وما هو الواقع"، طالبا مهلة تمتد "بضعة اسابيع".

وأضاف كيري للصحافيين "إذا فرض الكونجرس عقوبات جديدة من جانب واحد، فهذا قد يهز الثقة بالمفاوضات ويوقفها ويقوضها".

وأوضح أن مجموعة الدول الست الكبرى التي تضم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين والمانيا موحدة حول اقتراح "قوي"، متسائلا "اذا لم يكن الاقتراح قويا فما السبب الذي دفع إيران إلى عدم الموافقة عليه؟".

وقال ايضا "هناك استراحة لان الاقتراح قوي. اذا لم ينجح الامر نحتفظ بحق تشديد العقوبات، ولا نزال نحتفظ دائما بالخيار العسكري".

ويلتقي كيري اعضاء لجنة المصارف لاقناعهم بالتريث قبل التصويت على رزمة عقوبات جديدة. وكان مجلس النواب الأميركي تبنى في يوليو مشروع قانون حازما جدا يدرج مثلا على لائحة سوداء الشركات الإيرانية لتصنيع السيارات. وعلى مجلس الشيوخ أن ينظر في المشروع لبلورة صيغة موحدة.

ولكن عددا من البرلمانيين الديموقراطيين والجمهوريين اعربوا عن شكهم حيال الحجج التي تلجأ اليها الإدارة.

وقال تيم جونسون (ديموقراطي)، رئيس اللجنة المصرفية التي من المحتمل أن تقر مشروع عقوبات "لم اقرر بعد".

وقال الجمهوري بوب كروكر "انها دعوة قائمة على العاطفة". وأضاف "انا محبط جدا من عرض الموضوع. هذا العرض ينقصه مضمون" معتبرا أن العرض الذي رفع إلى طهران لم يحصل اعضاء مجلس الشيوخ على تفصيلاته.

أما الجمهوري مارك كيرك وهو أحد أبرز المؤيدين لفرض عقوبات، فقال "اليوم هو اليوم الذي أرى فيه مستقبل حرب نووية في الشرق الاوسط". وأضاف "هذه الإدارة مثل نيفيل تشامبرلاين تفتح الطريق إلى نزاع دموي كبير في الشرق الاوسط" في اشارة إلى رئيس الوزراء البريطاني في فترة اتفاقات ميونيخ عام 1938م.

وحسب الجمهوري جون ماكين الذي يدعو إلى فرض عقوبات جديدة، فان "كل هذه الجولات من المحادثات مصيرها الفشل وهي تتيح للإيرانيين مواصلة تخصيب" اليورانيوم.

وتاتي زيارة كيري بعد فشل المفاوضات بين الدول الكبرى وإيران في التاسع من نوفمبر في جنيف. وستستأنف العملية التفاوضية في 20 منه املا بالتوصل إلى اتفاق مرحلي يوقف البرنامج النووي الإيراني.

وتشاور الرئيسان الأميركي باراك أوباما والفرنسي هولاند هاتفيا وأكدا "معا دعمهما الكامل للمشروع الذي وافقت عليه مجموعة خمسة زائد واحد"، معتبرين انه يشكل "اساسا لاتفاق جدي وصلب وذي صدقية".

حدث الساعة

العلاقات المصرية - الروسية «عهد جديد»

إسكندر المريسي

■ يرجع تاريخ العلاقات الثنائية بين القاهرة وموسكو إلى نهاية القرن السابع عشر لتصنف كأقدم العلاقات في تاريخ السياسة الدولية والتي شهدت محطات مختلفة سيما منذ عقد الأربعينيات تلى ذلك التطور النوعي الذي شهدته العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفياتي سابقاً إبان ثورة 23 يوليو 1952م في مصر بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر، حيث شكلت العلاقات الثنائية مساراً جديداً من التعاون في مختلف المجالات خصوصاً الاقتصادية والعسكرية وشكلت أيضاً موسكو والقاهرة في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تحالفاً مهماً في السياسة الدولية خاصة عقب رفض البنك والصندوق الدوليين تمويل بناء مشروع السد العالي فضلاً عن كسر احتكار السلاح في الصفقة التشيكية من قبل القاهرة لتعد مدخلاً أساسياً لما شهدته العلاقات بين البلدين والشعبين من أوجه التعاون كان أبلغ دلالاتها التعاون وثيق الصلة في المجال العسكري وكذلك تبادل الخبرات بين الجيشين وما نتج عن ذلك من بناء حائط الصواريخ عقب نكسة 5 حزيران 1965م من قبل الروس.

لكن تلك العلاقات مرت بمرحلة جمود وشبه قطيعة بين القاهرة وموسكو أثناء فترة حكم الرئيس أنور السادات عقب اتخاذه قرار طرد الخبراء الروس البالغ عددهم 18 ألف خبير، وعلى إثر انهيار المعسكر الشرقي مع حلول العقد التسعيني من القرن المنصرم ظهرت روسيا الاتحادية كقوة شكلت نواة الاتحاد المنهار.

وبالتالي تم استئناف العلاقات المصرية-الروسية في عهد الرئيس مبارك لتدخل مرحلة جديدة، ولكن تكاد توصف بالحذرة نوعاً ما لاعتبارات عدة كان أبرزها طبيعة التحالف اللا مدروس واللا استراتيجي واللا موجه في علاقات القاهرة مع واشنطن دونما وعي أو إدراك بأن مصر ما لم تكن الأولى فإنها ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط بحكم تاريخها وموقعها في جغرافية المنطقة وما تمتلكه من عوامل التأثير في السياستين الإقليمية والدولية وإن كانت قد غابت نوعاً ما في السياسة الخارجية خلال عهد الرئيس مبارك على وجه التحديد، لكنها ظلت مصر عرضة لضغوطات غربية متعددة الأشكال ومختلفة المراحل وفقاً للتطورات التي تشهدها السياسة الداخلية المصرية.

وأحياناً كانت الضغوطات التي تمارس على القاهرة تجنح نحو رفع مستوى الإملاءات السياسية على مصر التي ظلت في مساحة المناورة فهي لا ترفض الإملاءات بالمطلق ولا تقبلها بالمطلق أيضاً، ولكنها دائماً ما كانت تتعاطى مع تلك الإملاءات السياسية بمعيارية نسبية وترفع في السياسة الخارجية المصرية مستوى التكتيك والمناورة ثم تخفض بالمقابل من ذلك مستويات الاستراتيجية.

بيد أن التحولات الجديدة التي طرأت حالياً في مسار العلاقات المصرية الروسية هي بالتأكيد تحولات سابقة، لكنها أخذت خلال الأسابيع الماضية تشهد تطوراً أوسع وأشمل بناء على تصريحات سابقة لوزير الخارجية المصري الذي أشار إلى أن آفاقا مستقبلية تنتظر العلاقات الثنائية بين موسكو والقاهرة وتفتح مجالات واسعة للتعاون على مختلف المستويات.

ومعنى ذلك أن طبيعة مصر رفض الإملاءات السياسية أياً كان شكلها أو نوعها، لكن ما تميزت به الدبلوماسية المصرية خاصة خلال العقد الماضي أن ذلك الرفض كان يتمحور ضمن التكتيك نسبياً، وهو ما يختلف حالياً، حيث تعرضت القاهرة لضغوطات أميركية معلنة وغير معلنة، لكنها لم تجد صدى يذكر بالنظر لتماسك الجبهتين السياسية والعسكرية والأمنية للقيادة المصرية، خاصة وزيارة جون كيري للقاهرة تأكيد واضح على أن مصر لا تقبل الضغوطات ولا الإملاءات لأنها تمتلك من القوة والإمكانيات ما يجعلها قادرة على أن تكون محورا فاعلا في رسم مسار العلاقات الإقليمية والمساهمة في بناء العلاقات الدولية حتى يكون دورها يتناسب مع مكانتها وحجمها على اعتبار أن من متطلبات بناء شرق أوسط جديد أقلمة أظافر الجيش المصري وزعزعة أمن واستقرار مصر ووحدتها الوطنية.

وقد أدركت القيادة العسكرية المصرية أبعاد وخلفيات ذلك مما جعل القاهرة تكرر مسار التغيير الثاني وتجعل منه مساراً حقيقياً لا ينحرف عن البوصلة الوطنية لمصر المعنية في سياستها الخارجية بالنظر لحالة التطور الجاري حالياً في العلاقات المصرية الروسية بأن توجد علاقات متوازنة مع كل القوى والأطراف الدولية حتى لا تنسى في سياستها الخارجية قدرتها وإمكانيتها على التأثير الإيجابي البناء في أن تكون لمصر سياسة خارجية سليمة تتفق شكلا ومضمونا مع مصلحتها العليا وأمنها القومي وتحول دون أي ضغوطات أو إملاءات خارجية.